إشكالية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وممارسات المحاسبة الإبداعية

The transition problematic from an accounting balance sheet to a financial balance sheet under the financial accounting system and creative accounting practices

فاتح طايلب*، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)، مخبر البحث مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، F.taileb@univ-boumerdes.dz

كريم قوبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)، K.koba@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام : 2026/03/29 ؛ تاريخ المراجعة : 2026/06/10 ؛ تاريخ القبول : 2026/06/30

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المعالجات المحاسبية للعمليات المالية وفق مبدأ السنوية (الذي يُعتمد في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية) لتجنب الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، وبالتالي تبيان نقاط الضعف والغموض الموجودة في النظام المحاسبي المالي، والتي تساعد على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية عند إعداد الميزانية. من خلال إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح مختلف هذه المعالجات وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعتبر الميزانية أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي والمالي، فهي تساعد على الإفصاح من حيث شكلها وترتيبها فضلا عن طرق تبويب وترتيب بنودها. وأنه لا يوجد انتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في ظل النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية. كما يمكن للمحاسبين تجاوز مبدأ السنوية لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى الميزانية من خلال الغموض الذي يكتنف بعض المعالجات في النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاح : النظام المحاسبي المالي ؛ المحاسبة الإبداعية ؛ الميزانية المحاسبية ؛ الميزانية المالية ؛ مبدأ السنوية.

تصنيف JEL : M41 ؛ M49

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to clarify the various accounting treatments for financial transactions based on the annuity principle (which is used to differentiate between current and non-current items) to avoid transition from the accounting balance sheet to the financial balance sheet, and therefore to highlight the weaknesses and ambiguities in the financial accounting system, thereby facilitating the practice of creative accounting techniques when preparing balance sheets. This is achieved through a descriptive and analytical approach to clarify these treatments in accordance with international accounting standards and the financial accounting system.

The study reached several conclusions, most notably: the balance sheet is the most important tool for accounting and financial disclosure, facilitating disclosure through its format, arrangement, and the classification and organization of its items. Furthermore, there is no transition from an accounting balance sheet to a financial balance sheet under the financial accounting system derived from International Accounting Standards. Accountants can also overpass the principle of annuality to practise creative accounting techniques at the balance sheet level, exploiting the ambiguity inherent in certain treatments within the financial accounting system.

Keywords: Financial accounting system ; Creative accounting ; Accounting balance sheet ; Financial balance sheet ; Annuality principle.

Jel Classification Codes : M41 ; M49

I- تمهيد:

تعتبر المحاسبة نظام للمعلومات قائم على مجموعة من الأسس والمبادئ والمفاهيم المحاسبية، التي تحكم تسجيل العمليات المالية للمؤسسة بطريقة منظمة وتلخيصها وتبويبها في شكل قوائم مالية. غير أن، معايير المحاسبة الدولية توفر للمحاسبين بدائل محاسبية وهامش كبير للتقدير والحكم الشخصي في معالجة الأحداث المالية للمؤسسة. كما تبين أن هناك صعوبات وإشكالات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المهنيين المتخصصين توضيح كيفية التطبيق الصحيح لغموض بعض الفقرات داخل المعيار، الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بتحريفات أو بتلاعبات لبعض بنود القوائم المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم الصحيح للمعيار. حيث تم إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي توضح كيفية التطبيق العملي، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية. لكن لا تعني هذه التعديلات وغيرها من التغييرات خلو المعايير المحاسبية الدولية من ثغرات لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

حيث اعتمد المشرّع الجزائري النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية بهدف تحسين جودة المعلومات المالية. وقد أولى اهتمام خاص لعنصر المرونة، الذي اعتُبر تمكينًا للإدارة من خلال السماح باستخدام أحكامها التقديرية في العديد من المعالجات المحاسبية لضمان توفير معلومات مفيدة، وكذلك ليتوافق مع ظروف المؤسسات الاقتصادية. مع ذلك، فإن النطاق الممنوح للاختيار الشخصي والسلطة التقديرية للإدارة في العديد من المسائل المحاسبية قد يُشوه عملية التوصيل المحاسبي، إذ يصبح التركيز مُنصبًّا فقط على مصالح الإدارة. ونتيجةً لذلك، ظهرت العديد من الثغرات ونقاط الضعف والغموض، مما أتاح تطبيق أساليب محاسبية الإبداعية.

كما تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على الحكم على أداء المؤسسة وتحديد المخاطر المحيطة بها علاوةً على تحديد مركزها المالي بتاريخ معين عبر بيان الأصول المتوفرة لديها والالتزامات المستحقة عليها تجاه كل من المقرضين والمالكين. إذ تعتبر أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي والمالي، وفي هذا الجانب فإن أساليب المحاسبة الإبداعية يصب اهتمامها غالبا على الاستغلال السيئ لنقاط الضعف والغموض الموجودة في النظام المحاسبي المالي لتحريفها.

إشكالية الدراسة:

في ظل ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يؤدي غموض أو غياب بعض المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي للعمليات المالية الجارية وغير الجارية إلى انتقال المحللين الماليين من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، وإلى مساعدة المحاسبين على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة الإشكالية يمكن البحث عن الإجابة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز إسهامات النظام المحاسبي المالي على مستوى الميزانية ؟
- هل يوجد انتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟
- هل يمكن تجاوز مبدأ السنوية لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى الميزانية ؟

فرضيات الدراسة:

- النظام المحاسبي المالي يحمل تغييرات بالنسبة لإعداد الميزانية تمس عدة جوانب.
- لا يوجد انتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في ظل النظام المحاسبي المالي لأنه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية.
- لا يمكن تجاوز مبدأ السنوية لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى الميزانية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن الكثير من المحاسبين يسجلون بعض العمليات المالية طويلة الأجل كعمليات قصيرة الأجل أو العكس، مثل الزبون الذي يسدد للمؤسسة في مدة تتجاوز السنة أو المورد الذي تدفع له المؤسسة كذلك في مدة تتجاوز السنة، وهذا نظرا للغموض الموجود في النظام المحاسبي المالي لمثل هذه المعالجات. كما أن المحللين الماليين مازالوا يقومون بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية رغم أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية. والأساتذة يدرسون الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية كموضوع ضمن مقياس التحليل المالي والتسيير المالي. لهذا جاءت هذه الدراسة من أجل توضيح مختلف نقاط الغموض الموجودة في هذه المعالجات المحاسبية، والتي يمكن أن تستعمل كذلك لممارسة المحاسبة الإبداعية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

- التعرف على الجوانب النظرية للمحاسبة الإبداعية.
- التعرف على الفرق بين الميزانية المحاسبية والميزانية المالية.
- توضيح كيفية التطبيق السليم لمبدأ السنوية لتجنب الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية وكذلك تجنب ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى الميزانية.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة مختلف المعالجات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة بالاعتماد على الكتب والأطروحات والمقالات العلمية.

الدراسات السابقة:

– دراسة لقليطي الأخضر، قوشيش أمينة، 2019، بعنوان: "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية من وجهة نظر ممتهني المحاسبة. وللوصول لهدف هذه الدراسة تم صياغة استمارة استبيان لاختبار أراء ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر من محاسبين ومحافظي الحسابات وخبراء. توصلت الدراسة إلى أن الشركات الجزائرية تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال إستغلال الثغرات الموجودة النظام المحاسبي المالي.

– عدنان محمود فتحي الحديدي، ماهر علي الشمام، 2021، القوائم المالية وأسباب عدم قدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي.

هذه الدراسة هدفت إلى تبيان مفهوم القوائم المالية من خلال البحث في أهم أسباب عدم قدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للشركات وعدم مصداقيتها. وتبين من خلالها أن القوائم المالية لا تعبر بصورة مطلقة عن حقيقة الوضع المالي للشركات، حيث أن الانتقادات الموجهة لها تشكل أثر كبير في التقليل من مصداقيتها.

– تريش نجود، سايح نوال، 2023، بعنوان: "تحليل قائمة المركز المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة تقييم الأداء المالي للشركات، بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي للميزانية، من أجل قياس مدى تحقيق الشركة لأهدافها المالية، من خلال الاعتماد على أسلوب دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، وتم التوصل إلى استنتاجات التالية: النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين مضمون وشكل الميزانية بشكل يخدم متطلبات التحليل المالي، مما أدى لتوفير معلومات مالية ذات مصداقية عالية وهو ما انعكس إيجابا على جودة تقييم الأداء المالي للشركات.

– قمان مصطفى، بوسعدية مسعود، 2023، بعنوان: "واقع تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية أثناء إعداد القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

هذه الدراسة هدفت إلى معرفة واقع ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية أثناء إعداد القوائم المالية، ومن أجل جمع المعلومات الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية، من خلال دراسة ميدانية على عينة من ممتهني المحاسبة والتدقيق بالجزائر. حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركات الجزائرية تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية بدرجة عالية أثناء إعداد قوائمها المالية.

مساهمة الدراسة:

ما يميز هذه الدراسة عن ما سبق كون هذه الدراسة تهدف بشكل أساسي إلى تبيان أهم نقاط الضعف والغموض الموجودة في النظام المحاسبي المالي فيما يخص المعالجة المحاسبية للعمليات المالية وفق مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، والتي يمكن من خلالها ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية عند إعداد الميزانية، وكذلك لتجنب الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

هيكل الدراسة:

ومن أجل إتمام هذه الدراسة قمنا بتقسيم الورقة إلى أربعة محاور أساسية على النحو التالي:

- أولا: مفهوم المحاسبة الإبداعية.
- ثانيا: مفهوم الميزانية المحاسبية والميزانية المالية.
- ثالثا: أبرز إسهامات النظام المحاسبي المالي على مستوى الميزانية.

- رابعا: المعالجة المحاسبية للعمليات الجارية وغير الجارية لتجنب نقاط الضعف والغموض الموجودة في النظام المحاسبي المالي.

II- مفهوم المحاسبة الإبداعية

ظهر مصطلح "المحاسبة الإبداعية" لأول مرة عام 1986 في كتاب "المحاسبة الإبداعية" للمفكر الإنجليزي إيان غريفيث " Ian Griffiths". ولا تُعدّ المحاسبة الإبداعية ظاهرة حديثة، بل هي نتاج ركود الثمانينيات، حين واجهت الشركات صعوبات جمّة. ثم تطورت ممارستها لتصبح مشكلة معاصرة، لا سيما بعد الانهيارات المالية الأخيرة التي طالت العديد من الشركات الكبرى. (لقليطي و قوشيش، 2019، صفحة 112)

1- تعريف المحاسبة الإبداعية

لم يتفق المفكرين والباحثين وحتى المهنيين على تعريف واحد ومحدد لمصطلح "المحاسبة الإبداعية"، إلا أنه يمكن تسليط الضوء على بعض التعاريف منها:

التعريف الأول: "المحاسبة الإبداعية عملية التلاعب بالأرقام من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح، لنقل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه، إلى ما يفضل معد هذه القوائم أن يبلغ عنه، وهي أيضا عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة، بدلا من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية". (شيحي و عتيق، 2024، صفحة 882)

التعريف الثاني: "تعرف المحاسبة الإبداعية كذلك على أنها إستخدام المعايير المحاسبية بشكل خاطئ لغرض خداع المستثمرين من خلال تقديم ما يتمنون رؤيته". (قمان و بوسعدية، 2023، صفحة 301)

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها ممارسات سلبية تستغل الثغرات أو الغموض الموجودة في المعايير المحاسبية والقوانين والأنظمة المحلية، فضلا على استخدام الحيل وأساليب التغليط والتلاعب بالأرقام لخلق وضع معين يخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة.

2- خصائص المحاسبة الإبداعية

من التعريفات السابقة للمحاسبة الإبداعية، يتضح وجود خصائص مشتركة يمكن تلخيصها كما يلي:

- لا تخرج ممارسات المحاسبة الإبداعية عن إطار المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، إذن هي ممارسات قانونية.
- تعد المحاسبة الإبداعية شكلا من أشكال الاحتيال والتلاعب في مهنة المحاسبة.
- تؤدي ممارسات المحاسبة الإبداعية إلى تحريف القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم زائفة.
- يمتلك ممارسي المحاسبة الإبداعية مهارات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من تحويل القيم وتحريفها حسب رغبتهم. (الشبراوي، 2017، الصفحات 314-315)

3- دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية

بعد تعريف المحاسبة الإبداعية وتحديد خصائصها، من ضروري توضيح الحوافز والدوافع الرئيسية التي تدفع الشركات لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وذلك لإيجاد أفضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة. وتتمثل هذه الحوافز والدوافع فيما يلي:

- التهرب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الأرباح من خلال زيادة المصاريف وتقليل الإيرادات بهدف تخفيض الضرائب المدفوعة.
- التأثير على أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية، بهدف تعظيم القيمة المالية وبالتالي تحسين أسعار أسهمها في الأسواق المالية.
- الحصول على المزيد من القروض من خلال التلاعب بالقيم التي تؤثر على نسب المديونية والربحية والسيولة.
- التأثير بشكل إيجابي على سمعة الشركة في الأسواق، بهدف تحسين القيمة المالية المرتبطة بأدائها.

- تحسين التصنيف المهني من أجل الحصول على تصنيف أفضل للشركة مقارنة بمنافسيها في مجال النشاط، وذلك بناءا على التلاعب بالمؤشرات والمعايير المالية.
- تحسين الأداء المالي للشركة بهدف تحقيق منافع شخصية تنعكس إيجابا على إدارات الشركات لإظهارها بصورة أفضل أمام مجلس الإدارة. (الشبراوي، 2017، الصفحات 143-144)

ومنه نجد، أن الدوافع والحوافز لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية للشركات مختلفة ومتعددة تبعا للأحوال والظروف وحسب الأطراف الذين يقومون بها.

4- أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في الميزانية

عن طريق تسجيل الأصول المحتملة قبل تحقيقها، مثل تسجيل الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد الزبائن قبل صدور الحكم، تخفيض أو زيادة معدلات اهتلاك الأصول عن تلك المستخدمة في المؤسسات المماثلة، وعدم إدراج التثبيتات بتكلفتها التاريخية، تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في الأصول المالية غير الجارية، وكذلك التلاعب بتقييم المحفظة المالية. (قمان و بوسعدية، 2023، صفحة 303)

يمكن للإدارة أيضًا التلاعب بالتقديرات لتحقيق أهداف محددة مسبقًا من خلال التحيز في إعدادها، سواءً بالتفاؤل أو التحفظ، وذلك تبعًا لاحتياجاتها ورغبتها في التأثير على بنود الميزانية بزيادة قيمتها أو إنقاصها. ويعود ذلك إلى أن إعداد بعض العمليات المحاسبية ينطوي على قدر كبير من التوقع والتقدير والحكم الشخصي. (لقليطي و قوشيش، 2019، الصفحات 113-114) وكذلك من أهم الأساليب المتبعة ما يلي:

- التلاعب في تصنيف بعض عناصر التثبيتات العينية من أصول غير الجارية إلى أصول جارية.
- التلاعب متعمدا لتحسين سيولة الشركة في تصنيف الذمم المدينة (الحقوق) من أصول غير جارية إلى أصول جارية.
- التلاعب في تصنيف عناصر التثبيتات المالية من أصول غير جارية إلى أصول جارية.
- التلاعب في تصنيف الأصول المالية الجارية إلى غير جارية عند انخفاض أسعارها السوقية.
- عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال السنة الجارية من القروض طويلة الأجل ضمن الخصوم الجارية.
- إدراج المخزون المتقادم ومخزون الأمان ضمن الأصول الجارية.
- التلاعب في الإفصاح عن عناصر النقدية.

III- مفهوم الميزانية المحاسبية والميزانية المالية

تعتبر الميزانية جزءاً مهماً من القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات، وهي إحدى مخرجات النظام المحاسبي، وتعد بناءا على مجموعة من الأسس والمبادئ والمعايير المحاسبية بهدف إيصال المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجية لترشيد القرارات الاقتصادية.

1- تعريف الميزانية المحاسبية

تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة المالية في تاريخ محدد، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم، أي أن لكل مؤسسة ذمة مالية توضح ما لها من حقوق وما عليها من التزامات. (شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2012، صفحة 115) فالميزانية المحاسبية تعتمد بشكل أساسي على التكلفة التاريخية، وبالتالي لا تواكب التغيرات الاقتصادية الناتجة عن التضخم، كما لا ترتب او تصنف فيها بعض البيانات المحاسبية (البنود) طبق لمبدأ السنوية ودون مراعاة مدة استحقاق الذمم (الحقوق) أو تسديد الديون (الالتزامات).

2- أهمية إعداد الميزانية

تكمن أهمية إعداد الميزانية في ما يلي:

- تحديد المركز المالي للمؤسسة من خلال عرض الأصول والخصوم في تاريخ محدد، وقد دفع هذا البعض لتعرف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.
- إبلاغ الغير بالوضعية المالية للمؤسسة (المستثمرون، بنوك، دائنون، الزبائن،....).
- تحديد نتيجة السنة المالية والتي يمكن حسابها عن طريق الميزانية أو عن طريق حساب النتائج.
- تلبية المتطلبات القانونية: حيث ينص كل من القانون التجاري وقانون الضرائب والنظام المحاسبي المالي على أن المؤسسات التي تستوفي معايير محددة ملزمة بإعداد الميزانية وحساب النتائج. (عطية، 2009، صفحة 12)

3- نقاط الضعف الخاصة بالميزانية المحاسبية

تحتوي الميزانية المحاسبية على العديد من العيوب والقصور التي قد تؤثر على مصداقيتها وقدرتها على عكس الوضع المالي للمؤسسة بدقة. وفيما يلي أبرز نقاط الضعف:

- إن الميزانية المحاسبية لا تظهر الكثير من الأصول التي من الممكن أن تؤثر على المركز المالي، وذلك بسبب المبادئ المحاسبية والتي من الممكن أن تقضي بعدم إظهار أي من تلك الأصول في الميزانية، ومن أمثلة تلك الأصول هي التثبيتات المستأجرة من غيرها (قرض الإيجار التمويلي)، التثبيتات في شكل امتياز.
- بعض التثبيتات تعمل في خطوط الإنتاج وتساعد كذلك على تحقيق الأرباح، إلا أن القيمة المحاسبية الخاصة بها قد تكون مساوية للصفر.
- تظهر البنود الخاصة بالميزانية المحاسبية بقيمها المحاسبية، مما يعني أن قيمة بعض البنود وخاصة التثبيتات والمخزون قد تنحرف بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية، لا سيما في الحالات التي قد تتعرض فيها البلاد لظواهر التضخم والركود. (الحديدي و الشمام، 2021، صفحة 44)

علاوة على ذلك، فإن ترتيب الأصول والخصوم في الميزانية المحاسبية لا يستند إلى مبدأ السيولة المتزايدة ومبدأ السنوية فيما يخص الأصول، ولا إلى مبدأ الاستحقاق ومبدأ السنوية فيما يخص الخصوم. كما تظهر مصاريف التأسيس (المصاريف الإعدادية) ضمن أصول الميزانية المحاسبية، والتي ينبغي استبعادها من الميزانية المالية لأنها لا تمثل قيمة بيعية.

4- تعريف الميزانية المالية

وهي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفق مبدأي السيولة والاستحقاق في المدى القصير، على أن تقوّم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية. (بوسيكي، 2021، صفحة 7) حيث تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تبرز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتستند الميزانية المالية إلى عدة مبادئ.

5- مبادئ الميزانية المالية

هناك تشابه كبير بين مبادئ الميزانية وفق ما جاء النظام المحاسبي المالي ومبادئ الميزانية المالية المستخدمة في التحليل المالي، والتي تتمثل فيما يلي:

- **مبدأ توازن الميزانية:** يجب أن يكون مجموع الأصول بالقيمة المحاسبية الصافية الحقيقية مساويا لمجموع الخصوم.
- **مبدأ سنوية الميزانية:** أي تلخص الميزانية وضعية المؤسسة خلال سنة مالية معينة، لذلك يجب إعدادها في نهاية السنة وتسمى الميزانية الختامية.

- **الاعتماد على مبدأي السيولة والسنوية في ترتيب حسابات الأصول**: أي أصل من أصول المؤسسة يحتفظ به أو يستعمل لمدة زمنية تفوق السنة أو يتطلب مدة زمنية طويلة لتحويله إلى سيولة نقدية ، فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن الأصول غير الجارية، وأي أصل يحتفظ به أو يستعمل لمدة زمنية تقل عن السنة أو يتطلب مدة قصيرة للتحول إلى سيولة نقدية فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الأصول الجارية.
- **الاعتماد على مبدأي أجال الاستحقاق والسنوية في ترتيب حسابات الخصوم**: أي إلتزام من خصوم المؤسسة يتعدى أجال استحقاقه السنة فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن الموارد الدائمة، إما ضمن الأموال الخاصة أو الخصوم غير الجارية. وأي إلتزام يستحق في مدة زمنية تقل عن السنة فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الخصوم الجارية.
- **مبدأ تقييم عناصر الأصول والخصوم**: تقييم عناصر الأصول والخصوم يتم بالقيمة الحقيقية أو القيمة الحالية للأصل (La juste valeur). (بوسيكي، 2021، الصفحات 7-8)

6- حدود الاستفادة من الميزانية المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

عند استخدام الميزانية المالية في التحليل المالي، يجب الأخذ بالاعتبار نقاط الضعف التالية:

- تعتمد الميزانية المالية على مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم الأصول؛ لذا، فهي لا تعكس القيمة الحالية للعديد من الأصول (بسبب غياب أسواق نشطة لتقييم مختلف الأصول والخصوم). وبالتالي، لا يتم تقدير المركز المالي الحقيقي للمؤسسة بدقة.
- لا تتضمن الميزانية المالية العديد من البنود التي تؤثر بشكل كبير على القيمة المالية للمؤسسات، مثل السمعة الطيبة والموارد البشرية.
- يتم إعداد معظم بنود الميزانية المالية بناءً على الحكم والتقدير الشخصي، (خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 49) وهذا مدخل شائع لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

تتأثر الميزانية المالية أيضًا بالأحكام المحاسبة، التي تُشكل مجموعة من التعليمات والقوانين المحلية التي يجب على موظفي المحاسبة العاملين في تلك البيئة الالتزام بها. وبالتالي، قد تفرض الدولة قواعد أو تعليمات على المؤسسات، وتُسمى حينها قوانين، بينما إذا فرضتها المؤسسات نفسها، تُسمى حينها تعليمات. وفي نهاية المطاف، سينعكس أثر ذلك على وظيفة المحاسبة في المؤسسة نفسها، لأنه في معظم الحالات، لا تتطلب قواعد المحاسبة دراسات فكرية عند سنّها أو إصدارها، بل تتطلب الانسجام والاتساق، سواء مع مصلحة الدولة أو مع مصلحة المؤسسة. لذا، فإن هذه القواعد لا تخضع لمنطق سليم، ولا تنبع من تطور فكري أو نموذج معرفي. ونتيجة لذلك، يؤدي عدم الالتزام بها إلى عقوبات رادعة عديدة. ويمكن لعدة جهات وضع هذه الأحكام، وهي كالتالي:

- ✓ الدولة: من خلال فرض التعليمات والقوانين التي تلزم المؤسسات بتطبيقها.
- ✓ المهنة: تتمثل بالهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة (المجلس الوطني للمحاسبة) التي تستمد قوة أحكامها من القوانين التي تخول لها ذلك.
- ✓ المؤسسات نفسها: من خلال إصدار أحكامها محاسبية خاصة، والتي تلتزم بها أقسام المحاسبة.

يتضح مما سبق أن هذه القوانين والتعليمات تُعد من أبرز التحديات، إذ تخضع المحاسبة لمتطلبات البيئة التي تُمارس فيها، فضلاً عن توجيهات الهيئات التنظيمية في تلك الدولة. ورغم أن المحاسبة عالمية التكوين إلا أن تطبيقها يبقى وطنياً؛ لذا، فإن قوانين وتعليمات البيئة التي تنتمي إليها المحاسبة ستؤثر بشكل كبير على دقة ومصداقية البيانات المالية. (الحديدي و الشمام، 2021، صفحة 43)

IV- ابرز إسهامات النظام المحاسبي المالي على مستوى الميزانية

بهدف التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي، من خلال القانون 11/07 المؤرخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي. وبموجب هذا القانون أصبح إعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ضروريا. وابتداءً من بداية سنة 2010 تم تطبيق هذا النظام في المؤسسات الجزائرية، حيث تم استخدام مصطلح المحاسبة المالية، وعرف حسب نفس القانون أن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية." وبذلك، أصبح هذا النظام أكثر تركيزاً على الجوانب المالية للمؤسسة من تركيزه على ممارساتها المحاسبية.

أحدث النظام المحاسبي المالي تغييرات كبيرة ومهمة في إعداد الميزانية، مما أثر على جوانب عديدة، منها:

1- من حيث المبادئ

حيث تم إضافة مبدأ جديد وهو تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، و يعد هذا المبدأ من أهم المستجدات التي أدخلها النظام المحاسبي المالي. مما سيؤدي إلى عرض أكثر واقعية للمؤسسة من خلال إدخال مؤشرات خسارة القيمة، تسجيل التمويل الايجاري في التثبيتات.

2- من حيث طرق التقييم المحاسبي

يعتمد التقييم اللاحق لعناصر الميزانية على القيمة الحقيقية، كما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي أو ما يعرف بالقيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يستجيب لأغراض الميزانية المالية. مما سيؤدي للوصول إلى جودة أحسن في المعلومة المحاسبية، مما يوفر للمستخدمين معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بدقة وتتيح إجراء المقارنات. (تريش و سايح، 2023، صفحة 582)

حيث تعتمد طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات عموما على اتفاقية التكاليف التاريخية، بينما يتم وفقا لشروط معينة محددة في القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، وفيما يتعلق ببعض العناصر، إجراء مراجعة على هذا التقييم بناءً على:

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الانجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة). (شعشوع، 2021، صفحة 28)

3- من حيث شكل الميزانية

يجب على المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد إظهار الميزانية في شكل تقسيمات (فصل الأصول وكذا الخصوم إلى جارية وغير جارية، مع تقديم العديد من التفاصيل التي لم تكن معروفة في الشكل القديم)، وترتب الأصول الجارية وغير الجارية في جانب الأصول على أساس السيولة ومبدأ السنوية، كما ترتب الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والخصوم الجارية في جانب الخصوم على أساس الاستحقاق ومبدأ السنوية، بالإضافة إلى الالتزام بإظهار المبالغ الخاصة بالسنة الحالية والسنة التي تسبقها لتسهيل المقارنة.

وبناءً على ما سبق، يعتمد المحلل المالي الآن على الميزانية بشكلها الحالي وفقًا للنظام المحاسبي المالي، مما يعني أنه سيتم إعفاؤه من المعالجة الأولية التي كان يقوم بها سابقًا من خلال الانتقال من ميزانية المحاسبة إلى الميزانية المالية. (تريش و سايح، 2023، صفحة 582)

V- المعالجة المحاسبية للعمليات الجارية وغير الجارية لتجنب نقاط الضعف والغموض الموجودة في النظام المحاسبي المالي

تعرف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي كما يلي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرزُ عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية". (المرسوم التنفيذي ، 2008، صفحة 14) وإن غموض أو غياب بعض المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي للعمليات المالية الجارية وغير الجارية قد يؤدي بالمحللين الماليين للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ويساعد المحاسبين على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية. ويمكن توضيح هذه المعالجات من خلال ما يلي:

1- الأصول

تتكون الأصول من الموارد التي تراقبها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية. ومراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول. حيث تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية. (المرسوم التنفيذي ، 2008، صفحة 13)

1-1- المخزون

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 تصنيف جميع ما لدى المؤسسة من بضاعة (الحساب 3) ضمن الأصول الجارية حتى ولو كانت تلك البضاعة تكفي لتغطية احتياجات المؤسسة من البضاعة لفترة مالية تتجاوز السنة أو الدورة التشغيلية. (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 11) أي يعتبر المخزون ضمن الأصول الجارية حتى إذا كان من غير المتوقع تحققه وتحويله لنقد خلال 12 شهر من الميزانية. (المغربي، 2022، صفحة 60) وتعد المعلومات المتعلقة بالتاريخ المتوقع لاسترداد الأصول غير النقدية مثل المخزون مفيدة أيضا، بغض النظر عن تصنيف الأصول والخصوم على أنها جارية أو على أنها غير جارية. فعلى سبيل المثال، تفصح المؤسسة عن مبلغ المخزون الذي يُتوقع أن يسترد خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهرا بعد فترة التقرير. (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2025، صفحة 835)

ووفق النظام المحاسبي المالي يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تثبيتات (أصول غير جارية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط المؤسسة. (القرار، 2008، صفحة 13) كما يجب أن لا تظهر المخزونات التي اتخذ بشأنها قرار بالتثبيت في المخزونات بل في التثبيتات. (القرار، 2008، صفحة 90) لأن التلاعب في تصنيف بعض عناصر التثبيتات العينية من أصول طويلة الأجل إلى أصول قصيرة الأجل أو العكس يعتبر من ممارسات المحاسبة الإبداعية كالقيام بتحويل أصول ثابتة وإعتبارها مخزونات مثل قطع الغيار.

لا توجد معالجة محاسبية محددة لمخزون الأمان في النظام المحاسبي المالي كبند منفصل، بل يُدرج ضمن المخزون ككل، ويُعتمد في تقييمه على مبادئ النظام نفسه والمعيار الدولي رقم 02 الخاص بالمخزونات. المعالجة تتبع القواعد العامة للمخزون: الاعتراف بتكلفة اقتنائه، تقييمه بأقل قيمة بين التكلفة والقيمة الصافية القابلة للتحقق، وتسجيل خسائر انخفاض قيمته كمصروف. غير أنه يجب الإفصاح في الملحق عن مبلغ المخزونات التي يتوقع استعادتها بعد أكثر من سنة واحدة.

1-2- الذمم المدينة (الحقوق)

الحقوق قصيرة الأجل هي مبالغ مستحقة على الزبائن بفترة تحصيل أقل من سنة. وتشكل غالبية الحقوق في المؤسسة، لا سيما في القطاعات ذات دورات السداد السريعة. وتساعد إدارتها الفعالة على ضمان تدفق نقدي جيد وتجنب الضغوط المالية.

في المقابل، الحقوق طويلة الأجل هي مبالغ يُتوقع تحصيلها بعد سنة. وتتعلق هذه الحقوق بشكل رئيسي بالمؤسسات التي تُقدم تمويلًا بالتقسيط أو عقود سداد مؤجلة. تتطلب هذه المستحقات مراقبة مكثفة، إذ قد يكون تأثيرها على إحتياجات رأس المال العامل كبيرًا، مما يزيد من خطر انخفاض القيمة أو عدم السداد.

علما بأن معيار المحاسبة الدولي رقم 1 يتطلب تصنيف جميع الديون التجارية المستحقة للمؤسسة من الزبائن نتيجة عمليات بيع البضاعة أو تقديم الخدمات (الحساب 41) ضمن الأصول الجارية حتى لو كانت تستحق التحصيل خلال فترة تتجاوز السنة. (المجمع الدولي

العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 11) أي تعتبر الذمم المدينة التجارية ضمن الأصول الجارية حتى إذا كان من غير المتوقع تحققها وتحويلها لنقد خلال 12 شهر من الميزانية. (المغربي، 2022، صفحة 60)

ووفق ما جاء في النظام المحاسبي المالي فمن بين الفئات الأربع للأصول المالية التي تشكل تثبيتات مالية وتظهر على أنها أصول مالية غير جارية نجد فئة القروض والحقوق التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير: **حقوق الزبائن،** وغيرها من **حقوق الاستغلال الأخرى لأكثر من اثني عشر شهرا** أو **القروض** التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى. (القرار، 2008، صفحة 11)

أي أن الحقوق التي تاريخ استحقاقها يتجاوز 12 شهرا في نهاية السنة تسجل في حساب التثبيتات المالية وبالضبط بالحساب 276 "الحقوق الأخرى المثبتة".(Conseil national de la comptabilité, 2014, p. 144) وكذلك فإن الجزء المتداول من الأصول المالية غير الجارية يصنف ضمن الأصول الجارية. (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2025، صفحة 835) فالتلاعب متعمدا في تصنيف الذمم المدينة من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل أو العكس لتحسين سيولة المؤسسة يعتبر من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

1-3- حقوق التنازل عن التثبيتات طويلة الأجل

ونقصد بها الديون المستحقة للمؤسسة على الغير نتيجة بيع أصل غير ملموس (الحساب 462) مثل ألات أو أراضي على الحساب وبحيث تكون فترة تحصيل الدين تتجاوز سنة. (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 13) أما بالنسبة لتحويل حقوق التنازل عن التثبيتات إلى قرض (تثبيت الحق) فنرصد الحساب 462 "الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات" في الجانب الدائن مقابل الحساب 276 "الحقوق الأخرى المثبتة" في الجانب المدين. فإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات حقوق التنازل عن التثبيتات طويلة الأجل على أنها أصول جارية يعتبر من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

1-4- النقدية المعادلة (شبه السيولة)

وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها. (شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2012، صفحة 172) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات قصيرة الأجل القابلة للتحويل إلى نقد دون شروط لا تملك حسابًا محددًا لتسجيلها. في الواقع، تُسجل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل في الحساب 27، وتُعتبر الاستثمارات قصيرة الأجل (القابلة للتحويل إلى نقد دون شروط) أصولًا مالية جارية وبالتالي يجب تصنيفها ضمن الفئة 5. ونظرا لعدم وجود حساب محدد، يُقترح تسجيلها في حساب فرعي من حسابات البنوك (الحساب 51)، وبالتالي ستظهر ضمن بند الخزينة في الميزانية. (Conseil national de la comptabilité, 2014, p. 218) حيث أن التلاعب في الإفصاح عن عناصر النقدية والنقدية المعادلة يعتبر من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

1-5- الأعباء المؤجلة

الأعباء المؤجلة تشير إلى تلك التكاليف التي تم دفعها مسبقًا، ولكن لم يتم استهلاك فوائدها أو الحصول على خدمتها خلال السنة المالية. ويتم تسجيلها في الميزانية حتى يتم توزيعها بالكامل بين السنوات المالية المعنية.

يستقبل الحساب 486 "الأعباء المسجلة مسبقا" عند إقفال السنة المالية التكاليف المتعلقة بالسنة المالية اللاحقة (قصيرة الآجل)، حيث يتم نقلها وفقا لمبادئ استقلالية السنوات المالية وضم التكاليف إلى المنتوجات. أما مبلغ التكاليف غير المتعلقة بالسنة المالية والتي يتم توزيعها على فترة تتجاوز 12 شهرًا (طويلة الأجل) تسجل في الحساب 1386 "التكاليف الأخرى المؤجلة" والتي لا تندرج ضمن تعريف الحساب 486. حيث في نهاية السنة يظهر الرصيد المدين لهذا الحساب 1386 (بالسالب) في جانب الخصوم غير الجارية. (TAZDAIT, 2009, p. 165)

حيث يعتبر تاريخ الاعتراف بهذه التكاليف من بين أساليب المحاسبة الإبداعية عن طريق نقلها إلى فترات لاحقة أو سابقة، فقد تلجأ المؤسسة إلى تأجيل تسجيل الأعباء التي تخص الفترة الحالية إلى فترات أخرى بهدف زيادة أرباح الفترة الحالية، وفي حالة تحقيق المؤسسة

لمستويات أرباح عالية فإنها قد تسجل بعض الأعباء التي تخص الفترة المستقبلية في الفترة الحالية مما يعمل على زيادة الأرباح في تلك الفترات والمحافظة على مستويات الأرباح مستقبلا وإظهار الميزانية بصورة أفضل. (هالة، 2016، صفحة 201)

2- الخصوم

تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع اقتصادية. وتظم الخصوم الجارية التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية (اثنى عشر شهرا)، وتصنف باقي الخصوم خصوم غير جارية. (شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، 2016، صفحة 23)

2-1- الديون التجارية طويلة الأجل

علما بأن معيار المحاسبة الدولي رقم 1 يتطلب تصنيف جميع الديون التجارية المستحقة على المؤسسة (الحساب 40) ضمن الخصوم الجارية حتى لو كانت تستحق خلال فترة تتجاوز السنة. (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 13) ووفق النظام المحاسبي المالي فإن الخصوم الجارية هي خصوم:

- ينتظر الكيان انقضاءها في إطار دائرة استغلاله العادي.
- يجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية. (القرار، 2008، صفحة 88)

أي أن الديون التجارية التي تاريخ استحقاقها يتجاوز 12 شهرا في نهاية السنة يجب أن تسجل في حساب الخصوم غير الجارية وبالضبط بالحساب 1682 "ديون أخرى مماثلة". فالتلاعب متعمدا في تصنيف الديون التجارية طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل أو العكس يعتبر من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2-2- الجزء المستحق من الالتزامات طويلة الأجل (الجزء المتداول من قرض طويل الأجل)

يمثل المبلغ المستحق من قرض طويل الأجل والذي أصبح واجب التسديد خلال الفترة المالية القادمة، حيث ينقل هذا الجزء من القرض من الخصوم غير الجارية إلى الخصوم الجارية. (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 14) أي يتم تسجيل جزء السندات وأوراق الدفع والديون الأخرى طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال السنة المالية التالية كخصوم جارية، مع إظهار الرصيد كالتزام طويل الأجل ضمن الخصوم غير الجارية. (مايكل، 2023، صفحة 93)

وفق ما جاء في النظام المحاسبي المالي لا يسجل في هذه الحسابات (16 و17) إلا العمليات المالية وتدرج هذه الحسابات في خصوم الميزانية مع الفصل بين العمليات التي هي تابعة **للخصوم الجارية**، والعمليات التابعة **للخصوم غير الجارية**. (القرار، 2008، صفحة 55) إذ يُمكن تقسيم كل حساب قرض رئيسي إلى:

- قروض بمدة سداد متبقية سنة واحدة أو أقل.
- قروض بمدة سداد متبقية أكثر من سنة واحدة. (TAZDAIT, 2009, p. 180)

في نهاية السنة تقوم المؤسسة بإعادة تصنيف الجزء المستحق من الالتزامات طويلة الأجل خلال الاثني عشر شهرا القادمة إلى التزام قصير الأجل، فترصد الحساب **1642** "**الاقتراضات لدى مؤسسات القرض التي مدتها المتبقية تزيد عن السنة**" في الجانب المدين مقابل الحساب 1641 "**الاقتراضات لدى مؤسسات القرض التي مدتها المتبقية تساوي أو تقل عن السنة**" في الجانب الدائن. حيث يعتبر من بين ممارسات المحاسبة الإبداعية عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال السنة الجارية من القروض طويلة الأجل ضمن الخصوم الجارية لتحسين نسب السيولة.

2-3- تحويل دين مورد التثبيتات إلى قرض

ونقصد بها الديون الممنوحة من قبل موردي الأصول الثابتة، والتي تسمى عادةً ديون الموردين أو ديون المشترين. أما بالنسبة لتحويل دين مورد التثبيتات إلى قرض (تثبيت الدين) فنسجل الحساب 1685 "قروض تجاه موردي التثبيتات" في الجانب الدائن مقابل ترصيد الحساب 404 "موردو التثبيتات" في الجانب المدين. (بكاري، 2016، صفحة 198) فالتلاعب متعمدا في تصنيف ديون موردي التثبيتات طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل يعتبر من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2-4- الضمانات المحجوزة على التثبيتات

إن الضمانات تقتطع من طرف الزبائن نظير التثبيتات التي اقتنوها من الموردين، وتحسب قيمة الضمان كنسبة مؤوية من قيمة الفاتورة الأصلية وتحتجز لدى الزبون. وتسجل محاسبيا في الجانب الدائن من ح/165 الودائع والكفالات المقبوضة أو الحساب 4045 موردون: اقتطاع الضمان (بحسب مدة الضمان هل تفوق السنة أم لا)؛ إلى حين انتهاء مدة الضمان يعاد دمج المبلغ المحجوز في الجانب الدائن من ح/ 404 "موردو التثبيتات". (بكاري، 2016، صفحة 37) فالتلاعب متعمدا في تصنيف الضمانات المحجوزة قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل لتحسين سيولة المؤسسة يعتبر من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2-5- الإيرادات المؤجلة

الإيرادات المؤجلة هي الإيرادات التي تم استلامها أو الاعتراف بها قبل تقديم أو أداء الخدمات أو الإمدادات التي تبرر ذلك، والتي تظهر في خصوم الميزانية حتى يتم تخصيصها (ربطها) بالفترة التي سيتم خلالها أداء الخدمات أو الإمدادات.

يستقبل الحساب 487 "الإيرادات المسجلة مسبقا" عند إقفال السنة المالية، الإيرادات المتعلقة بالسنة المالية اللاحقة (قصيرة الآجل)، حيث يتم نقلها وفقا لمبادئ استقلالية السنوات المالية وضم التكاليف إلى المنتوجات. أما مبلغ الإيرادات غير المتعلقة بالسنة المالية والتي يتم توزيعها على فترة تتجاوز 12 شهرًا (طويلة الأجل) تسجل في الحساب 1387 "الإيرادات الأخرى المؤجلة" والتي لا تندرج ضمن تعريف الحساب 487. (TAZDAIT, 2009, pp. 165-166) حيث في نهاية السنة يظهر الرصيد الدائن لهذا الحساب 1387 في جانب الخصوم غير الجارية. حيث يعتبر استخدام توقيت الاعتراف بالإيراد المؤجلة من الممارسات الشائعة في ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تلجأ إليها المؤسسة لتغيير رقم الربح والوصول إلى رقم الربح المستهدف. (هالة، 2016، صفحة 201)

VI- الخلاصة:

بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تعزيز الاستفادة من المعلومات المحاسبية، إلا أن هذا النظام يتضمن العديد من السياسات والطرق المحاسبية البديلة، فضلا عن نقاط الضعف والغموض الكثيرة، التي يُستغل بعضها في ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ لذا لا ينبغي إعتبار المعلومات الواردة في الميزانية على أنها صورة كاملة، حتى وإن بدت دقيقة، لأن هناك أساليب إبداعية ومبتكرة تتبعها الإدارة لتحقيق مصالحها.

النتائج: من أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- الميزانية تعتبر أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي والمالي، لأنها تساعد على الإفصاح من حيث شكلها وترتيبها، بالإضافة إلى طرق تبويب وترتيب بنودها.
- النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية لذا لا يوجد انتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.
- يمكن تجاوز مبدأ السنوية لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى الميزانية.
- نص النظام المحاسبي المالي على جدول **إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون**، الذي يعتبر أحد الجداول المدرجة في الملحق، والذي يتم فيه تصنيف الحقوق والديون وفقا "للفترة المتبقية" حتى تاريخ الاستحقاق.

- بغض النظر عن أسلوب العرض الذي تتبناه المؤسسة، يجب عليها أن تفصح، حسب الفقرة 54 من المعيار IAS1، لكل بند من بنود الأصول والخصوم التي تشمل مبالغ يتوقع استعادتها أو تعديلها قبل (12) شهرا من تاريخ الميزانية، والمبلغ الذي يتوقع استعادته أو تسويته بعد أكثر من (12) شهرا.

مناقشة الفرضيات:

- من خلال الفرضية الأولى التي تنص على أن "النظام المحاسبي المالي يحمل تغييرات بالنسبة لإعداد الميزانية تمس عدة جوانب" فالفرضية صحيحة، حيث اتضح من خلال الدراسة وجود عدة تغييرات **من حيث المبادئ** التي جاء بها هذا النظام هو إضافة مبدأ جديد والمتمثل في تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، **من حيث طرق التقييم المحاسبي** حيث أصبح يستند في التقييم إضافة إلى التكلفة التاريخية على القيمة العادلة (القيمة الحقيقية). **من حيث شكل الميزانية** النظام الجديد يلزم المؤسسة بإظهار الميزانية في شكل تقسيمات (فصل الأصول وكذا الخصوم إلى جارية وغير جارية)، بالإضافة إلى إجبارية إظهار المبالغ الخاصة بالسنة الحالية والسنة التي تسبقها بغرض تسهيل المقارنة.
- من خلال الفرضية الثانية التي تنص على أنه "لا يوجد انتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في ظل النظام المحاسبي المالي لأنه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية" فالفرضية صحيحة، ومن خلال ما سبق التطرق إليه فإن المحلل المالي سيعفى من إجراء المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، بل أصبح يستند على الميزانية بشكلها الحالي وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي.
- من خلال الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "لا يمكن تجاوز مبدأ السنوية لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى الميزانية" فالفرضية خاطئة حيث تبين لنا أنه نظرا لوجود غموض وغياب لبعض المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي للعمليات الجارية وغير الجارية فإنه يمكن تجاوزه لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى الميزانية.

التوصيات: وفي ظل النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على المجلس الوطني للمحاسبة توضيح مختلف نقاط الضعف والغموض الموجودة في المعالجات المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي والتي تجنب المحللين الماليين الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية عن طريق أراء لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية.
- إعادة النظر في مختلف الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي المالي والتي تساعد على ممارسة المحاسبة الإبداعية.

– الإحالات والمراجع:

1) Conseil national de la comptabilité. (2014). *Manuel de comptabilité financière* (éd. 1). Algerie: ENAG Editions.

2) TAZDAIT, A. (2009). *Maitrise du système comptable financier* (éd. 1). Algerie: Edition ACG.

3) أحمد شعشوع. (2021). دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة.

4) الاخضر لقليطي، و أمينة قوشيش. (2019). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، 13* (2)، الصفحات 107-128.

5) القرار. (26 جويلية, 2008). يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19 المؤرخة في 2009/03/25.

6) المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. (2014). *المحاسبة المالية والتكاليف* (الإصدار 1). الأردن.

7) المرسوم التنفيذي . (26 ماي, 2008). رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27 المؤرخة 28 ماي 2008.

8) الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2025). *المعايير الدولية للتقرير المالي*. الرياض، المملكة العربية السعودية.

9) أنور أحمد الشبراوي. (2017). *المحاسبة الإبداعية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

10) بلخير بكاري. (2016). *دروس في المحاسبة المعمقة بحسب النظام المحاسبي المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11) جريفين مايكل. (2023). *كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية*. (أحمد عبده الصباغ، المترجمون) مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.

12) حسين شيحي، و لعلى عتيق. (2024). واقع ممارسة المحاسبة الإبداعية في بيئة الأعمال الجزائرية. *مجلة إقتصاد المال والاعمال ، 08* (02)، الصفحات 879-894.

13) حليمة بوسيكي. (2021). مقياس التحليل المالي. *السنة الثالثة إدارة مالية* . المركز الجامعي ميلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

14) شنوف شعيب. (2012). *التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلا غ المالي*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

15) شنوف شعيب. (2016). *المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلا غ المالي والنظام المحاسبي المالي*. ديوان المطبوعات الجامعية.

16) عادل توفيق محمد هالة. (2016). دور المراجع الخارجي في الكشف عن أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية في المصارف الإسلامية (مذكرة ماجستير). مصر، كلية التجارة: جامعة القاهرة.

17) عبد الرحمان عطية. (2009). *المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي*. الجزائر: دار النشر جيطلي.

18) عدنان محمود فتحي الحديدي، و ماهر علي الشمام. (2021). القوائم المالية وأسباب عدم قدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 17* (53 ج2)، الصفحات 37-52.

19) محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2022). *التحليل المالي* (الإصدار 1). مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

20) مصطفى قمان، و مسعود بوسعدية. (2023). واقع تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية أثناء إعداد القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 06* (02)، الصفحات 296-314.

21) مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2006). *تحليل القوائم المالية*. عمان: دار المسيرة.

22) نجود تريش، و نوال سايح. (2023). تحليل قائمة المركز المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي. *مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 08* (01)، الصفحات 579-590.